دور المعاهد التعليمية الخاصة بمحافظة الدقهلية في تلبية متطلبات سوق العمل

وفاء سماحه محمد رزق عوض

المقدمة:

إن التحديات التي نعيشها في القرن الحادي والعشرين، فرضت على المؤسسات باختلاف أشكالها مواكبة تلك التحديات، وذلك بتطوير وتغيير أنظمتها الادارية وابتكار أساليب جديدة لتحقيق الجودة والتميز في الاعمال، خصوصا في ظل المنافسة الاقتصادية الشديدة التي يعيشها العالم اليوم والتحول نحو اقتصاد المعرفة.

والمؤسسات التعليمية بصفتها أنظمة مفتوحة فهي تتأثر بتلك المتغيرات المحيطة بها وتتفاعل معها وبالتالي فهي مطالبة أكثر بإصلاح أنظمتها والتطوير والتحسين المستمر والتميز في الاداء وذلك للحصول على مخرجات ذات كفاءة عالية وفاعلة وقادرة على الابتكار وتحقيق متطلبات سوق العمل، ومن الممكن تحقيق ذلك عن طريق إحداث التقارب بين التعليم والعمل ويأتي هذا التقارب بين التعليم والعمل من منطلق العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تفرض على التعليم ضرورة إعداد الموارد البشرية اللازمة لتحقيق هذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. (عزب ، ٢٠١١، ١٣٣)

ورغم الجهود التي بذلت من قبل الدول والحكومات لإحداث التقارب بين التعليم العالي والعمل إلا أن هناك مجموعة من الاشكاليات واجهت تلك الدول وجعلتها عاجزة عن تحقيق هذا التقارب في كثير من الاحيان، ومن هذه الاشكاليات ظهور مهن جديدة وطلب عمالة جديدة لتلك المهن بسبب التطور التكنولوجي السريع، وتفرع وتنوع التخصصات الموجودة داخل قطاعات العمل والتي تتغير باستمرار بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي المستمر وهذا يلقي صعوبة على التعليم العالي في إحداث التقارب المنشود بينه وبين العمل.(عبد العزيز، ٢٠١٤، ٤٢٦)

وفي محاولة لتحسين أوضاع التعليم بالجامعات المصرية وإتاحة فرص التعليم العالي لأكبر عدد ممكن من الطلاب وتقديم تعليم عالي متميز فتحت مصر الباب أمام القطاع الخاص لإنشاء جامعات ومعاهد خاصة بمصروفات تعمل جنبا إلى جنب مع

الجامعات الحكومية بهدف إتاحة الفرص لرأس المال الوطني أن يستثمر جنبا من أمواله في مجال التعليم، ويسهم في تخفيف العبء عن كاهل الدولة في توفير الفرص التعليمية على المستوى الجامعي.

وترتب على ذلك تعدد أشكال التعليم العالي في مصر فمنها التعليم الحكومي والتعليم غير الحكومي الذي ظهر في عدة أشكال منها الجامعات الخاصة والجامعات الأهلية والجامعات الناشئة وفقاً لمعاهدات ثنائية مع وزارات أجنبية أو هيئات دولية كالجامعة الأمريكية بالقاهرة والجامعة العربية المفتوحة والأكاديمية العربية البحرية بالإضافة إلى التعليم في المعاهد العليا الخاصة والتي صدر بشأنها قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠. (حسن ، ٢٠١٥، ٢٠١)

إن هذه المعاهد التعليمية الخاصة قد زادت في الفترة الاخيرة وزاد عددها وعدد الطلاب المنتمين، ومن ثم كان عليها تأسيس نظام تعليم تقني متطور يلبي حاجة سوق العمل ويساعد على النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات وتوفير فرص عمل للخرجين، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تفعيل التعاون بين المعاهد التعليمية الخاصة وسوق العمل، حيث لم يعد أمام المعاهد التعليمية الخاصة خيارا سوى تقديم مناهج تعليمية حديثة تتوافق مع سوق العمل المتغير باستمرار.

ومن الممكن أن تلبي المعاهد التعليمية الخاصة متطلبات سوق العمل من خلال تفعيل الأنشطة الطلابية بها ، مرورا بإعداد المعايير المهنية والمناهج ووضع السياسات والاستراتيجيات وتدريب المدربين والاشتراك بالإدارة وتقييم الخرجين وصولا الى تدريب الطلاب في الشركات ولدى أصحاب الأعمال والمؤسسة التعليمية، فجميع ما سبق يعود بالنفع على الطلاب وكذلك المعاهد التعليمية الخاص وسوق العمل حيث تزيد مهارة الطالب وتساعده في إيجاد فرص عمل أفضل بعد تخرجه ، و يستفيد أصحاب العمل في إيجاد قوى عاملة مؤهلة ومدربة تساعد في زيادة انتاجيتهم، أما المعاهد التعليمية فتستفيد في إثراء مناهجها وتضمينها أحدث المعلومات والمعارف وهي بالتالي تؤدي رسالتها وتحقق أهدافها.(جمعه ، ٢٠١٢، ٨٥)

مشكلة الدراسة :

ان الاهتمام بالتعليم ودعم وادارة مدخلاته للوصول الى مخرجات ذات فاعلية هي من سمات المجتمع الناجح، وتسعى الشراكة بين التعليم وسوق العمل الى تحقيق التكامل بينهم لتحقيق أهداف الطرفين، ولكنه حتى الأن لا توجد شراكه حقيقية فاعلة بين

المعاهد التعليمية الخاصة وسوق العمل على الرغم من التوسع في انشاء المعاهد التعليمية الخاصة والتي شهدتها مصر في العقود الاخيرة حيث بقيت المعاهد مقتصرة على استيعاب الاعداد المتزايدة من الطلاب الذين يرغبون في الالتحاق بالتعليم العالي، ولم يواكب ذلك التوسع تحسين ملحوظ في نوعية التعليم وجودته، وبقى التعليم بتلك المعاهد محافظا على الاساليب التقليدية سواء من حيث الفلسفة أم الاهداف أم البرامج والاساليب ونظم التقويم وغيرها.

و يشير الواقع الحالي أن المعاهد التعليمية الخاصة لا تولي أهمية كبيرة للتنسيق مع سوق العمل وتتبع احتياجاته، وبنفس الوقت فإن قطاع العمل لم يكن فعالا في كسر هذه العزلة، ويرجع ذلك الى عدم تفعيل التعاون بينهما. ومن هنا كانت مشكلة الدراسة والتي يمكن صياغتها في التساؤلات التالية :

١- ما الفلسفة الحاكمة للمعاهد التعليمية الخاصة ؟
٢- ما متطلبات سوق العمل من المعاهد التعليمية الخاصة ؟
٣- ما دور المعاهد التعليمية الخاصة بمحافظة الدقهلية في تلبية متطلبات سوق العمل ؟
٤- ما المقترحات اللازمة لتلبية المعاهد التعليمية الخاصة لمتطلبات سوق العمل؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في وضع تصور مقترح للتغلب على معوقات الشراكة بين المعاهد التعليمية الخاصة وسوق العمل وذلك من خلال :

١- التعرف على الفلسفة الحاكمة للمعاهد التعليمية الخاصة.
٢- تحديد متطلبات سوق العمل من المعاهد التعليمية الخاصة.
٣- التعرف على دور المعاهد التعليمية الخاصة بمحافظة الدقهلية في تلبية متطلبات سوق العمل.
٤- التوصل الى تصور مقترح لدور المعاهد التعليمية الخاصة في تلبية متطلبات سوق العمل.

أهمية الدراسة :

إن تلبية المعاهد التعليمية الخاصة لمتطلبات سوق العمل من الموضوعات المهمة في هذا العصر والذي يشهد تحولاً كبيراً في جميع جوانب الحياة، وهذا التحول يتطلب قيام المعاهد بتحديث خططها ومناهجها وأهدافها لمواجهة التغيرات التي تحدث في المجتمع وتلبية متطلبات سوق العمل لذا جاءت أهمية الدراسة متمثلة في :

١- أن البحث يتناول موضوع في غاية الأهمية وهو تلبية المعاهد التعليمية الخاصة لمتطلبات سوق العمل وذلك للحصول على مخرجات ذات كفاءة عالية وفاعلة وقادرة على الابتكار وتحقيقي متطلبات التنمية الشاملة.

٢- أن المعاهد التعليمية الخاصة تكاد تكون من الموضوعات التي لم تأخذ حقها من البحث والدراسة وخصوصاً في إطار ربطها بسوق العمل وقد يكون هذا البحث محاولة لسد هذه الثغرة.

٣- أن هذه الدراسة تمثل تلبية لما أوصت به الكثير من الدراسات السابقة بضرورة ايجاد شراكه حقيقية بين المعاهد التعليمية الخاصة وسوق العمل.

٤- مساعدة المسئولين عن المعاهد التعليمية الخاصة في التعرف على اهم مشكلات خريجي المعاهد التعليمية الخاصة في مجال سوق العمل.

٥- أن نتائج هذه الدراسة يمكن الاستفادة منها في رصد مؤشرات كفاءة خريجي المعاهد التعليمية الخاصة وتوفير إطار متكامل لفحص حركة المخرجات إلى سوق العمل وترشيد سياسات القبول وتطوير الخطط والبرامج الدراسية.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سوف تستخدم الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات والحقائق وذلك لوصف العلاقة بين المعاهد التعليمية الخاصة وسوق العمل من خلال تحديد الفلسفة الحاكمة للمعاهد التعليمية الخاصة ومعرفة متطلبات سوق العمل وتحديد دور المعاهد التعليمية الخاصة في تلبية متطلبات سوق العمل .

مصطلحات الدراسة:

(١) المعاهد التعليمية الخاصة

مؤسسات تعليمية تقبل طلابها من الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها ومدة الدارسة بها أربع سنوات ويقوم بإنشائها أفراد المجتمع المصري والذين يقومون باستثمار أموالهم فيها كأفراد أو على شكل شركات أهلية استثمارية مساهمة وبالتنسيق مع بعض مؤسسات التعليم العالي العربية أو الاجنبية وتتولى وزارة التعليم العالي الإشراف عليها.

(٢) سوق العمل:

يعرف سوق العمل على أنه "المكان الذي تتقابل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في حالة التوظيف والذي يبحث فيه أرباب العمل عن عمال والعمال عن أصحاب عمل"(بدران ، ٢٠٠٠ ،١٤٢)

الدراسات السابقة :

تمكنت الباحثة من الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية وهي :

أولا: الدراسات العربية:

١- دراسة (ناس، ٢٠٠٩) بعنوان الشراكة بين التعليم والتدريب وسوق العمل :دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الكورية.

هدفت الدراسة الى :

- توضيح التحديات والضغوط التي تدفع الى الاهتمام بالتعليم والتدريب وربطه بسوق العمل في الوقت الراهن.
- دراسة الخبرة الكورية والدولية في مجال ربط مؤسسات التعليم والتدريب بسوق العمل.
- التعرف على أسواق سوق العمل في مصر.
- التعرف على طبيعة الشراكة بين التعليم والتدريب وسوق العمل في مصر.
- توضيح بعض المقترحات التي قد تسهم في زيادة الشراكة بين التعليم والتدريب وسوق العمل لخدمة أغراض التنمية في المجتمع المصري.

وقد اعتمدت الدراسة في منهجها على المدخل الوصفي التفسيري لوصف واقع التعليم والتدريب وعلاقتهما بسوق العمل في كل من مصر وكوريا والمدخل التحليلي المقارن لتحليل انعكاسات الضغوط المحلية والدولية المؤثرة على أوضاع التعليم والتدريب وسوق العمل.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- إعطاء طابع أكبر من الاهتمام للدراسات التقنية المقدمة بالمعاهد والكليات الجامعية.
- ربط مدرسة ثانوية فنية بالشركات الانتاجية العاملة في كل اقليم على حدة حسب نوع النشاط السائد.
- قيام المعاهد والكليات الجامعية بتوفير المحاضرين والاساتذة المتخصصين لتقديم الخدمات الاكاديمية والمهنية للدارسين
- اشراك القطاع الخاص في توفير الدعم المطلوب في زيادة فاعلية هذة الشراكة.

٢- دراسة (حسن،٢٠١٠) بعنوان التعليم العالي في الوطن العربي ومتطلبات سوق العمل .

هدفت هذه الدراسة الى:

توضيح التحديات العالمية والمحلية التي تواجه الجامعات العربية وتحديد الطريق الي مخرجات تتوائم مع سوق العمل ، كما سعت إلى توضيح أهمية الدور الذي تقوم به

مؤسسات المجتمع المدني في دعم وظائف التعليم العالي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه التعليم العالي العربي مثل العولمة والمعلوماتية وزيادة التوجه نحو الخصخصة والمنافسة العالمية.
- ان تطبيق ادارة الجودة الشاملة هي ضمان لمخرجات تتوائم وحاجات المجتمع موضحا مبررات وفوائد تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي مثل ايجاد نظام شامل لضبط الجودة في الجامعات والارتقاء بمستوى الاداء الاكاديمي بصورة مستمرة.
- هناك أدوار لمؤسسات المجتمع المدني في دعم مخرجات التعليم العالي تتمثل في أدوار في مجال تنمية المدركات والقيم الاقتصادية وأدوار في مجال تنمية المدركات والقيم السياسية وأدوار في مجال تنمية المدركات والقيم البيئة.

٢- دراسة (حشمت ،٢٠١١) بعنوان الخصخصة في التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل .

هدفت الدراسة إلى التعرف على نوعية العلاقة بين مخرجات الجامعات الخاصة وسوق العمل في مصر وذلك بالمقارنة بمخرجات الجامعات الحكومية واعتمدت الدارسة على مجموعة من الأدوات البحثية تمثلت في: ١- المقابلة. ٢- الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى:

- بعد الربط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات المجتمع بقطاعاته الخاصة والعامة مشكلة عالمية تواجه جميع الدول في العالم بما فيها المجتمع المصري تتهافت على مخرجات التعليم العالي باتت تلوم مؤسسات التعليم العالي على مخرجاتها.
- ان من أسباب عدم وجود ربط بين التعليم الجامعي وسوق العمل يرجع إلى عدة أسباب منها عدم وجود معلومات دقيقة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وسرعة تغير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة مؤسسات التعليم العالي لهذا التغير والعمالة الأجنبية الرخيصة نسبياً.

٣- دراسة (حسن، ٢٠١٥) بعنوان مشكلات المعاهد العليا الخاصة بجمهورية مصر العربية – دراسة ميدانية.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى كفاءة المعاهد العليا الخاصة من الناحتين

الكمية والكيفية والتعرف على الواقع العالي لإدارة المعاهد العليا الخاصة بمصر وكذلك تحديد المشكلات الخاصة بإدارة المعاهد العليا الخاصة بمصر من وجهة نظر عينة الدراسة وتحديد الإجراءات المقترحة لمواجهة مشكلات إدارة المعاهد العليا الخاصة.

وتوصلت الدراسة إلى:

- إعادة النظر في صياغة أهداف المعاهد العليا الخاصة لتواكب مستجدات العصر.
- أن تراعي إدارة المعاهد العلي الخاصة عند صياغة الأهداف تنمية المهارات اللازمة للتعامل مع متغيرات العصر.
- أن يكون القبول بتلك المعاهد في ضوء مؤشرات احتياجات سوق العمل من الخرجين على التخصصات المختلفة، وأن يتم التوزيع طبقا لتلك الاحتياجات.
- أن يكون القبول في كل معهد وفقا للتجهيزات والإمكانيات التعليمية المتاحة.
- أن تراعي إدارة المعاهد العليا الخاصة أن يكون القائمون بالتدريس بتلك المعاهد على دراية كافية بأبعاد نظام الدراسة الذي تسير علية الدراسة بتلك المعاهد.

ثانيا : الدراسات الاجنبية:

١- دراسة (yingxia,2000)

بعنوان" **التعليم العالي الخاص وسوق العمل في الصين** "، هدفت الدراسة إلى التعرف على مؤسسات التعليم العالي الخاص في الصين وربطها بسوق العمل.

ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف وجمع البيانات عن مؤسسات التعليم العالي الخاص في الصين وتحليلها في ضوء احتياجات سوق العمل.

وتوصلت الدراسة إلى:

- أن وفرة مؤسسات التعليم العالي الخاص تستوعب الطلب على سوق العمل.
- إن مؤسسات التعليم العالي الخاص تعتبر إحدى التطورات الأكثر حداثة في تشكيل الصورة في التعليم العال في الأزمنة الأخيرة.
- إن مؤسسات التعليم العالي الخاص في الصين قد حققت جهودا كثيرة لربط التعليم العالي بسوق العمل وان جهودها يستوعبها سوق العمل والخرجين.

٢- دراسة دلون (Dhillon ,2007)

هدفت الدراسة التعرف على دور الثقة والاهداف المشتركة في الشراكات التعليمية بين المنظمات التعليمية في انجلترا، وقد استخدم الباحث الملاحظات الخاصة باجتماعات الشراكة، وجمع البيانات من

الدليل الوثائقي الخاص بالشراكات الفعالة والمقابلات الشخصية مع الافراد المشاركين في الشراكة في جميع المستويات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- أهمية عامل الثقة في الشراكات الفعالة بين أطراف الشراكة لزيادة فاعلية الشراكات واستمراريتها.
- أهمية الخبرة التعليمية والتدريبية للأعضاء المشاركين في الشراكة وفي رفع مستوى عامل الثقة بين أطراف الشراكة.

٣- دراسة ريتشارد (Richards ,2005)

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الفعالية للشراكة التعاونية القائمة بين المنطقة التعليمية المتواجدة في المنطقة الحضرية وما يتبعها من ادارات والمدارس والمعاهد من جهة والكلية المتخصصة بإعداد المعلمين في المنطقة الحضرية نفسها في ولاية كاليفورنيا من جهة أخرى بغرض دعم التنمية المستمرة للمعلمين الممارسين للمهنة.

وقد توصلت الدراسة الى الشراكة المبنية على التعاون قد أثرت بصورة جوهرية على الادارة التعليمية والمدارس لتدريسية والكليات المشاركة في المنطقة وقد قررت المنطقة الحضرية توسيع نطاق هذه الشراكة في الأعوام المستقبلية.

وقد أوصت الدراسة بأهمية تحقيق التكامل بين التكنولوجيا والعملية التعليمية في المدارس وضرورة اعداد برامج هيكلة اعداد المعلم وأهمية تواصل الكليات المتخصصة بإعداد المعلم مع المدرسين أثناء الخدمة للتركيز على الممارسات الحالية دخل الصفوف

ثانيا : الاطار النظري للدراسة :

ستتناول الدراسة دور المعاهد التعليمية الخاصة بمحافظة الدقهلية في تلبية متطلبات سوق العمل من خلال عدة محاور ، حيث يتناول المحور الأول الفلسفة الحاكمة للمعاهد التعليمية الخاصة ، ويعرض المحور الثاني متطلبات سوق العمل من المعاهد التعليمية الخاصة ، ويرصد المحور الثالث دور المعاهد التعليمية الخاصة بمحافظة الدقهلية في تلبية متطلبات سوق العمل ثم وضع مجموعة من المقترحات لتفعيل دور المعاهد التعليمية الخاصة في تلبية متطلبات سوق العمل .

المحور الأول : الفلسفة الحاكمة للمعاهد التعليمية الخاصة :

(١) مفهوم المعاهد التعليمية الخاصة:-

تختلف تسميات المؤسسات التعليمية العليا وتعدد أشكالها فهناك الجامعة وهي أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي وهناك أسماء أخرى تطلق على الجامعة

والمؤسسات التابعة لهـا مثـل الكليـات و المعاهد والأكاديميات والمدارس العليا، وهذه الأسماء تسبب اختلاطاً في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لأخرى، فعلى الـرغم من أن كلمة كلية تستخدم لتدل على مؤسسة للتعليم العالي، نجـد أن دولا تتبـع التقاليـد البريطانية أو الإسبانية تستخدم كلمـة كليـة للإشارة إلى مدرسة ثانوية خاصة، هو بالمثل فإن الأكاديمية ربما تدل على مؤسسة للتعليم العـالي أو مدرسـة (الموسـوعة العربيـة العالمية، ج٨، ١٩٩٩، ص ١٤٦).

وفيما يلي عرضاً لتلك المفاهيم ذات الـصلة بمفهوم المعاهد التعليميـة الخاصـة لإزالـة اللبس بها :-

١- مفهوم التعليم العالي:-

"يقصد بالتعليم العالي التعليم الذي يتم داخل الكليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية وتختلف مدة الدراسـة في هذه المؤسسات من سـنتين إلـى أربـع سنوات وهي أخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي" (الموسـوعة العربيـة العالميـة، ١٩٩٩، ج٧، ص٢٥).

٢- الأكاديميات التعليمية:-

كلمـة أكاديميـة Academy كلمـة إغريقية عريقة تشير إلى مـا يعـرف الآن بالجامعة وبمعناها الشامل والعميـق تكـون مؤسسة للتعليم العـالي بفروعـه المختلفـة فالأكاديمية: هي مدرسـة فلـسفية أسـسها أفلاطون عام ٣٨٧م في "اكـاديمس" بأثينـا لتدريس الفلسفة والرياضـيات وأقـام علـى إدارتها تلاميذه من بعـده ثـم أطلـق اسـم أكاديمية على المجـامع العليمـة والمعاهـد الأدبية مثل الأكاديمية الفرنسية التي أسـسها ريـشليو عـام ١٦٣٥م (حفـيظ: سـفراء الأكاديمية،٢٠٠٤).

وتعرفها الدراسة بأنهـا "مؤسـسات تعليمية للتعليم العالي تضم مجموعـة مـن الجامعات الخاصة والمعاهد العليا الخاصـة والحاصلة على موافقة وزارة التعليم العـالي وتقبل طلابها من الحاصلين علـى الثانويـة العامة أو ما يعادلها ويقوم بإنـشائها أفـراد المجتمع المصري والذين يقومون باسـتثمار أموالهم فيها كأفراد أو على شـكل شـركات أهلية اسـتثمارية مـساهمة وتتـولى وزارة التعليم العالي الإشراف عليها."

٣- المعاهد العليا الخاصة:

يعتبر معهداً عالياً خاصاً "كل منـشأة تعليمية غير حكومية أياً كانـت تـسميتها أو جنسيتها يلتحق بها الطلبة من الحاصلين على شهادة إتمام الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية أو ما يعادلها وتقوم أصـلاً أو بصفة فرعية بالتعليم لإعداد الفنيين لمـدة لا تقل عن عامين دراسيين. (قـانون رقـم ٥٢ لسنة ١٩٧٠، ١).

(٢) أهداف المعاهد التعليمية الخاصة:

إن الأهداف هي نقطة البداية لأي عمل سواء كان هذا العمل في إطار النظام التربوي أو أي نظام آخر فهي تعد القائد والموجه لكافة الأعمال ، لذا فإن تحديد الأهداف ضروريا لأي مؤسسة تعليمية يراد منها توجيه الجيل وبناء صرح الأمة وتعيين أسلوب السلوك في حياة الفرد والجماعة ، وعند إنشاء المعاهد العليا الخاصة تم تحديد الأهداف المنشودة من وجودها وهي :

تنشأ المعاهد التعليمية الخاصة لتحقيق أحد الأغراض الآتية (قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠،٤):-

- المعاونة في تحقيق الأهداف التعليمية المقررة لبعض المعاهد الحكومية، وفي هذه الحالة تسير الدراسة فيها وفقاً لخطط ومناهج الدراسة المقرة بالمعاهد الحكومية المماثلة.
- تحقق أهداف خاصة بها طبقاً لخطط ومناهج دراسية تقررها وزارة التعليم العالي قبل تنفيذها.
- المشاركة في تحقيق خطط التنمية ووضع العلم في خدمتها.

ويحدد (حسن، ٢٠١٥، ٢٣٧) أهداف المعاهد العليا الخاصة في النقاط الآتية:

- الإسهام في تكوين طبقة من الاخصائيين والفنيين في التخصصات التي تحتاجها القطاعات المختلفة ومنها مجالات الإلكترونات والتشييد والبناء وغيرها من المجالات التي تخدم المجتمع.
- المساهمة في تكوين كوادر من هيئات التدريس قادرة وراغبة في أداء العملية التعليمية بما يضمن فعلا تميز خريجي هذه المعاهد مع تطوير المناهج وبرامج الدراسة النظرية والعملية بما يضمن التلاؤم مع التطور التكنولوجي.
- العمل على الاستفادة القصوى من إمكانيات قطاعات الإنتاج والخدمات في تدريب طلبة هذه المعاهد إلى المستوى المستهدف.
- توثيق التعاون مع الاتحادات التجارية وغيرها في مجال التدريب العملي والمهني.
- القيام بالدراسات الميدانية اللازمة لخدمة البيئة والمجتمع في المجالات المختلفة.

وترى الدراسة أن القائمين على إدارة المعاهد العليا الخاصة إذا ما قاموا بالعمل على تحقيق هذه الأهداف المحددة لتلك المعاهد فإن هذه المعاهد سوف تلقى التأييد من جميع أفراد المجتمع والدفاع عنها ومساعدة التعليم العالي الحكومي في حل مشاكله والقضاء على مشكلة الضغط المتزايد على الجامعات المصرية وتحسين جودة الخريجين والقضاء على مشكلة البطالة

من خلال تخريج أجيال قادرة على العمل مع سوق العمل المتغير باستمرار .

(٣) سياسية القبول بالمعاهد العليا الخاصة:

يحدد وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى لشئون المعاهد في نهاية كل عام جامعي عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية أو غيرهم من الذين يقبلون في كل معهد في ضوء احتياجاته في العام الجامعي التالي من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المعادلة ونظام قبولهم (قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠، مادة ٣٤، ٤٣)

يكون ترشيح الطلاب للمعاهد العليا عن طريق مكتب تنسيق القبول ما لم يصدر قرار من وزير التعليم بغير ذلك ويشترط في قيد الطالب ما يلي:

- أن يكون الطالب حاصلا على شهادة العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح ويقبل كل الحاصلين على دبلوم مدارس الثانوية الفنية في بعض المعاهد.
- أن يثبت الكشف الطبي خلوه من الأمراض المعدية وصلاحيته لمتابعة الدراسة وفقا للقواعد التي يحددها المجلس الأعلى لشئون المعاهد.
- أن يكون متفرغا للدراسة بالمعهد وذلك وفقا لأحكام اللوائح الداخلية للمعاهد العليا الخاصة.
- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة. (قانون رقم ٥٢ لعام ١٩٧٠، مادة ٣٦، ٤٤)

وتوصلت الدراسة من خلال المقابلات مع بعض أعضاء هيئة التدريس العاملين بالمعاهد العليا الخاصة أن إدارة المعاهد لا تلتزم بالنسب المقررة لقبول الطلاب والتي تتناسب مع عدد أعضاء هيئة التدريس سواء المعينين أو المنتدبين ، كما أن المقابلات التي تتم للطلاب في بداية العام الدراسي للقبول بالمعاهد العليا الخاصة تكون بصورة شكلية ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الطلاب المتقدمين للدراسة بتلك المعاهد، كما أن المجاملات في القبول تكون واضحة لأبناء القائمين على ادارة تلك المعاهد وهو ما يتناقض مع مادة (٤) من قانون رقم ٥٢ لعام ١٩٧٠ والذي يحدد سياسية القبول بالمعاهد العليا الخاصة .

(٤) الدراسة والامتحانات بالمعاهد العليا الخاصة ونظام التقويم بها

يجب على الطلاب بالمعاهد العليا الخاصة الحضور بانتظام ومتابعة الدروس والاشتراك في التدريبات العملية وأعمال الورش والقاعات البحثية وفقا لأحكام اللائحة

، ولمجلس المعهد أن يحرم الطالب من التقدم للامتحانات كلها أو في بعض المواد إذا رأى عدم مواظبة الطالب على الحضور طبقا لأحكام اللائحة الداخلية، وفي هذه الحالة يعتبر الطالب راسبا في المقررات التي حرم من التقدم للامتحان فيها.

ويجوز لمجلس إدارة المعهد أن توقف قيد الطالب لمدة سنة دراسية ، ولا تزيد عن سنتين إذا تقدم بعذر مقبول يمنعه من الانتظام بالدراسة ويجوز لرئيس الإدارة المركزية مد هذه المدة بحد أقصى ضعف مدة الدراسة بالمعهد عند الضرورة القصوى.(قانون رقم ٥٢لسنة ١٩٧٠، مادة ٣٠، ٤٢)

ولا يكون النقل من سنة إلى أخرى إلا في نهاية السنة الدراسية، ولا يعاد امتحان الطالب في المقرر الذي نجح فيه، وتعلن نتيجة امتحانات النقل بعد مراجعتها من الإدارة المختصة بوزارة التعليم العالي، واعتمادها من رئيس الإدارة المركزية المختص بالنسبة للمعاهد الفنية المتوسطة التابعة للوزارة، ومن مجالس إدارات المعاهد بالنسبة للمعاهد الخاصة، كما تعلن نتيجة امتحانات الدبلوم والبكالوريوس وغيرها من الشهادات بعد اعتمادها من وزير التعليم بكشوف منفصلة لكل من الناجحين بتقديراتهم والمتخلفين مع ذكر مقررات التخلف والرسوب مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الطلاب في كل تقدير، وتعلن في مكان ظاهر بالمعهد ولوقت كاف للاطلاع عليها. (قانون رقم ٥٢ لعام ١٩٧٠، مادة ٣١، ٤٢)

ويقوم المعهد بتحرير شهادات مؤقتة لخريجي السنوات النهائية يوقعها مدير المعهد وتتضمن: الاسم، ودور التخرج، وتقديرات النجاح في كل مقرر من العام ، وتقوم إدارة الامتحانات المختصة بالوزارة بتحرير شهادات الخريجين، ويحدد تاريخ منح الدرجة أو الشهادة من تاريخ اعتماد وزير التعليم لنتيجة الامتحانات.

وترى الدراسة أنه اذا ما تم متابعة المعاهد العليا الخاصة ورقابتها من خلال الجهات والهيئات التي حددها قانون رقم ٥٢ لعام ١٩٧٠ ، وإذا ما تم تفعيل زيارات لجان التقييم التعليمية لكل عام وتقديم تقرير التقييم إلى رئيس القطاع المختص ، فان المعاهد العليا الخاصة سوف تلتزم بتحقيق أهدافها التعليمية والعملية المحددة لها وفق قانون انشائها وسيكون لها الريادة العلمية وتكون قادرة على منافسة المؤسسات الجامعية القائمة وتقديم خريجين متميزين قادرين على الالتحاق بسوق العمل المتغير والمتجدد .

(٥) التحديات التي تواجه المعاهد التعليمية الخاصة :

تواجه مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة والمعاهد التعليمية الخاصة مجموعة من التحديات منها انتاج المعرفة وتحديات الطلب المتزايد على التعليم الجامعي بالإضافة الي تحديات زيادة الاتجاه نحو الخصخصة ، وتتناول الدراسة التحديات التي تتعلق بالمعاهد التعليمية الخاصة **في النقاط الاتية:**

- زيادة كلفة التعليم بها :

ان زيادة تكلفة التعليم بالمعاهد العليا الخاصة من عام الى عام تتضمن تحديان رئيسيان للمعاهد العليا بصفة عامة والجهات المشرفة على تنمية الموارد البشرية أحدهما يتمثل في زيادة الانتاجية وتخفيض التسرب والرسوب وترشيد الاعانات لتحقيق موفورات في المصروفات والاستثمار والاخر يتمثل في تحسين نوعية البرامج والكفاءة التشغيلية.(حشمت ،٢٠١١، ١٢٣)

- سياسة القبول :

حيث أدت زيادة عدد الخرجين بالمرحلة الثانوية ورغبة جميع الطلاب اللحاق بالتعليم العالي ونتيجة لعدم قدرة الجامعات الحكومية من قبول جميع الطلاب لجأ الكثير من الطلاب الى المعاهد التعليمية الخاصة، وقد ساعدهم على ذلك انخفاض نسبة القبول بتلك المعاهد فمعظم تلك وخصوصا النظرية حوالي (٦٠ %) بينما يكون القبول في المعاهد ذات التخصصات العلمية تكون حوالى (٧٠ %) وهذه النسبة متدنية جدا مما أدى الى قبول طلاب ضعاف المستوى، كما يلتحق بتلك المعاهد خريجي التعليم الثانوي افني والتجاري مما أدى الى حدوث خلل في مخرجات تلك المعاهد وعدم ملائمتهم لاحتياجات سوق العمل.

- العزلة والفصل بين التعليم والعمل :

فالمعاهد التعليمية الخاصة كل عام تخرج الاف من الطلاب لا تتوافر فيهم مهارات واحتياجات سوق العمل والسبب في ذلك يرجع الى الفصل بين ما يتعلمه الطلاب وبين مجالات العمل ولكي تواجه المعاهد التعليمية هذا التحدي التعامل مع جهات التوظيف وسوق العمل والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية لتقليل الفجوة بين كفاءات الخرجين وما يتطلبه سوق العمل . وتقترح الدراسة لمعالجة هذا التحدي تقديم المعاهد لخريجيها من الاعوام السابقة تدريب تحويلي يهدف الى تحويل ما تعلموه من خبرات ومعارف الى خبرات ومعارف يطلبها سوق العمل ويلتحق بالتدريب التحويلي الطلاب الذين تخرجوا من تلك المعاهد ولا يستطيعون اللحاق بسوق العمل

لعدم توافر المهارات اللازمة للحاق بسوق العمل.(حسن ، ٢٠١٥)

بالإضافة الى ضرورة تفعيل الانشطة العلمية والثقافية والرياضية والاجتماعية والفنية لتدريب الطلاب على مهارات العمل الجامعي والعمل في فريق والقدرة على اتخاذ القرارات وغير ذك من المهارات التي يطلبها سوق العمل، كما يساعد ايجاد تواصل مستمر مع رجال العمال ومنظمات قطاع الاعمال الخاص والحكومي على مواجهة تحدي الفصل بين العلم والعمل.

– أزمة القيادة في المعاهد التعليمية :

تواجه القيادة التربوية في المعاهد التعليمة الخاصة أزمة نتيجة لاستيراد النظريات الادارية والفلسفات التربوية الغربية وتدريس الفكر الاداري الغربي في مناهجها بالرغم من اختلاف المجتمعات التي نشأت فيها تلك النظريات والفلسفات عن المجتمعات العربية في العادات والتقاليد والهوية الفكرية والاخلاقية بل الاخذ بها كمبادئ في القيادة التربوية في التعليم وتدريسها لمديري المعاهد.

ولمواجهة التحديات التي تواجه المعاهد التعليمية الخاصة والتي من أهمها قلة كفاءة الخرجين وعدم قدراتهم للالتحاق بسوق العمل ، ومن ثم فقد طالب الكثير ضرورة حدوث شراكة بين المعاهد التعليمية الخاصة وسوق العمل.

(٦) المعاهد التعليمية الخاصة بالدقهلية:

تتنوع المعاهد التعليمية الخاصة في محافظة الدقهلية، وتبلغ عدد المعاهد التعليمية الخاصة بالدقهلية حوالي ١٢ معهداً عالياً خاصاً ، منهم معهدان بدأت الدراسة بهما العام الجامعي الحالي ٢٠١٧/ ٢٠١٨(المعهد العالي الفني للتمريض – ومعهد المستقبل العالي للهندسة والتكنولوجيا) ويبلغ عدد المعاهد العليا تخصص الهندسة أربعة معاهد تمنح درجة البكالوريوس في الهندسة ومدة الدراسة بها خمس سنوات، ومعهدان في العلوم الإدارية ومدة الدراسة بهما أربع سنوات، وثلاث معاهد لعلوم الحاسب، ومعهد عالي للخدمة الاجتماعية ، ومعهد عالي للغات، ومعهد عالي فني تمريض.

وفيما يلي عرض تفصيلي للمعاهد العليا الخاصة في محافظة الدقهلية.

جدول (١) المعاهد العليا الخاصة في محافظة الدقهلية

م	اسم المعهد	عدد سنوات الدراسة	الدرجة العلمية	رقم القرار وتاريخ الانشاء
١	المعهد العالي للخدمة الاجتماعية	٤ سنوات	البكالوريوس	
٢	معهد النيل العالي للهندسة والتكنولوجيا	٥ سنوات	البكالوريوس	قرار رقم ٣٠٩٣ ٢-٨-٢٠١٢
٣	معهد الدلتا العالي للهندسة والتكنولوجيا	٥ سنوات	البكالوريوس	قرار رقم ٢٤٣٩ ٦-٩-٢٠٠٧
٤	معهد مصر العالي للهندسة والتكنولوجيا	٥سنوات	البكالوريوس	قرار رقم ١٣٠٦ ٢٠٠٥
٥	المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة	٤ سنوات	البكالوريوس	قرار رقم ١٠٠٩ ١٦- ٤-٢٠١٢
٦	المعهد العالي للعلوم الإدارية ببلقاس	٤سنوات	البكالوريوس	قرار رقم ١٢١٧ ٩-٦-٢٠٠٩
٧	معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة	٤سنوات	البكالوريوس	قرار رقم ١٣١٤ ٢٥-٥-٢٠٠٥
٨	معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب	٤سنوات	البكالوريوس	قرار رقم ١٣١١ ٢٥-٥-٢٠٠٥
٩	معهد الدلتا العالي للحاسبات	٤سنوات	البكالوريوس	قرار رقم ٧٨١ ١١-٦-٢٠٠٠
١٠	المعهد العالي للغات بالمنصورة	٤ سنوات	البكالوريوس	قرار رقم ٢٥١٩ ١٢-٩-٢٠٠٧
١١	معهد المستقبل العالي للهندسة والتكنولوجيا	٥ سنوات	البكالوريوس	قرار رقم ٣٨٢٨ ١٥-٨-٢٠١٧
١٢	المعهد الفني للتمريض بالمنصورة	٤سنوات	البكالوريوس	٢٠١٧

في ضوء الجدول السابق والذي يوضح عدد المعاهد التعليمية الخاصة في محافظة الدقهلية يتضح أن هذه المعاهد أعدادها في تزايد مستمر ويتخرج منها عدد كبير من الطلاب كل عام ، والتي لا تتوافق مهاراتهم مع متطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار ، ومن ثم كان على المعاهد التعليمية الخاصة أن تقدم لطلابها مناهج تعليمية تتوافق مع متطلبات سوق العمل .

المحور الثاني: متطلبات سوق العمل من المعاهد التعليمية الخاصة :

تتأثر منظومة التعليم بالمعاهد التعليمية الخاصة كغيرها من مؤسسات المجتمع بآليات السوق المحلي والعالمي، لذا فإن كفاءة مؤسسات التعليم بتلك المعاهد اليوم

أصبحت تقاس من خلال مدى تقارب وتلائم مخرجاتها مع متطلبات السوق إلا أن أوضاع السوق تتسم بالتقلب والتغير المستمر ومن ثم يجب على تلك المعاهد أن تختار أمراً من أمرين:

١- الانخراط في السوق فتفقد أهميتها وهويتها الثقافية وتتعرض إلى اهتزازات شديدة بسبب تقلباته.

٢- الابتعاد، ويؤدي ذلك إلى الابتعاد عن روح العصر.

ذلك لأنه بسبب التكتلات الاقتصادية أصبح من يملك الجودة في الإنتاج هو المتحكم في السوق وبذلك يتضح دور التعليم الذي يؤثر على إنتاجية الفرد من خلال الخبرات والقدرات التي يكسبها للأفراد حيث أصبحت القدرة التنافسية لأي مجتمع من المجتمعات تتوقف على مدى امتلاك أفراده للقدرات التنافسية فالدول التي لديها قوى عاملة ذات تعليم وتدريب عال تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي وذلك لن يتحقق إلا بالاستثمار في أفراد المجتمع (توفيق، ٢٠٠٧، ٣).

ويعدد الباحثين متطلبات واحتياجات سوق العمل حيث يرى (فيحان ومشعل، ٢٠٠٥، ٢٨) أن احتياجات سوق العمل هي:-

١- وضع فلسفة واضحة للتعليم بالمعاهد التعليمية الخاصة وتحديد أهداف محددة.

٢- وضع السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومن أهمها:-

- السياسة التمويلية: المتمثلة بضرورة تخصيص مبالغ مناسبة (نسبة من الموازنة العامة للدولة) للتعليم بالمعاهد التعليمية الخاصة لتقوم بأداء مهامها بالشكل الصحيح.
- سياسة المناهج: والتي تنصب على ضرورة إجراء التعديلات الضرورية على المناهج كل ٣-٥ سنوات لإدخال المتغيرات والمستجدات، فضلاً عن مواكبة التطورات في التخصصات المناظرة.
- سياسة القبول في المعاهد التعليمية الخاصة : ضرورة وضع أسس للقبول بالمعاهد العليا الخاصة تضمن دخول الطلبة المؤهلين فقط لضمان نوعية الخريج.

٣- الاهتمام بالتنظيم والإدارة بالمعاهد التعليمية الخاصة وإدخال الأساليب الحديثة فيها.

٤- الاهتمام بالدراسات العليا من حيث النوع ووضع محددات للقبول تضمن جودة الخريج مع إرسال البعثات والزمالة إلى خارج القطر، فضلاً عن توفير متطلبات البحث العلمي للطالب والأستاذ.

٥- ضرورة إصلاح المؤسسات التعليمية في وزارة التربية باعتبار مخرجاتها مدخلات للتعليم وللمعاهد التعليمية الخاصة.

٦- الموازنة بين الجوانب النظرية والجوانب العملية للعملية التعليمية بما يضمن زيادة مهارة الخريج، فضلاً عن تعزيز قدرات السادة التدريسيين في المجال العملي.

ويرى (حبيب، ٢٠٠٧، ٢٥-٣٢) أنه يمكن تحديد متطلبات سوق العمل في:-

١- الربط بين التعليم العالي وسوق العمل.

إن من أهم العناصر التي تناولها تقرير اللجنة الوطنية البريطانية لدراسة التعليم العالي عام ١٩٩٦ بالبحث والدراسة حتى توفر الحكومة الإمكانيات في العشرين سنة القادمة ما يلي:

- التخطيط المرن الذي يتجاوب مع متطلبات سوق العمل والتنوع في البرنامج والتأهيل.
- مضاعفة مصادر تمويل التعليم العالي.
- استغلال المصادر والامكانيات مثل المكتبات وبنوك المعلومات والمعدات البحثية المتخصصة.
- المعايير والجودة.
- مناهج التعليم بالمعاهد التعليمية الخاصة.

ويشكل الربط بين التعليم وسوق العمل محوراً أساسيا من المحاور التي تسهم في تنمية الموارد البشرية وفي تطوير اقتصاد أي دولة ، فبقدر ما يكون الربط بين التعليم وبين سوق العمل بقدر ما يكون ناجحاً ومتطوراً ومرتكزاً على أسس علمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باحتياجات سوق العمل، يكون محوراً فاعلاً في نمو الاقتصاد الوطني القومي وازدهارها.

ويهدف الربط بين التعليم وسوق العمل بالمهن المختلفة ما يلي:-

- ربط التعليم وسوق العمل بخطط التنمية الاقتصادية.
- إعداد الأيدي الماهرة في شتى المجالات وتأهيلها للإسهام في خطط التنمية.
- العمل على تأهيل الطلاب والمتدربين وفق قدراتهم وميولهم.
- تدعيم التكامل بين الدراسة النظرية والدراسة العملية التطبيقية وإكساب الطلاب المتدربين طريقة التفكير العلمي والتعليم الذاتي لمساعدتهم على تنمية قدراتهم والاستمرار في التجديد والابتكار والوصول إلى مستويات مهنية تفي بحاجات العمل في ميادين الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات.

- توجيه مناهج وبرامج التعليم والتدريب لتلبي حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- إكساب الطلاب المتدربين المهارات والخبرات النظرية والعملية بما يسهل أداء العمليات المهنية.
- تدريب الطلاب المتدربين على اقتصاديات العمل بما يحقق الإنتاج بأقل كلفة ممكنة وبأقل وقت.
- تهيئة الطلاب المتدربين للاندماج في سوق العمل والإسهام فيه.
- إعداد جيل من العاملين في مجالات النشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري والزراعي مزوداً بقسط وافر من الثقافتين العامة والمهنية قادراً على أحدث الأساليب والأجهزة.

٢- ضرورة إصلاح التعليم الجامعي لمواجهة متطلبات سوق العمل:

إن الأنظمة التعليمية الجامعية في مصر وحتى تواجه التحديات المختلفة يجب عليها تبنِّي عدداً من الاستراتيجيات المعتمدة على التخطيط الاستراتيجي متوسط وطويل المدى الذي من شأنه تطوير المؤسسات التعليمية المختلفة ونقلها نقله نوعية وصولاً إلى التميز التعليمي الشامل، أيضاً على الساسة ومتخذي القرار التربوي في المؤسسات التعليمية المبادرة للاستفادة من المنافع التي تقدمها تقنية المعلومات والاتصالات في تيسير العملية التعليمية وتطوير القدرات والمهارات الطلابية حتى يكون الطلاب مهيئين ليس لمجتمع اليوم- وهو ما يسمى بالمجتمع الرقمي- بل للمجتمع المستقبلي القادم.

إن التغيرات التي حدثت اليوم بسبب تقنية المعلومات والاتصالات هي من القضايا التي لا يمكن أن نقول إننا نترقبها بل هي حادثة بالفعل وتأثيرها قوي فنحن حقيقة وسط هذه التغيرات.

من هنا نرى أن النظام التعليمي بشكل عام على مفترق طرق بشأن ثلاث قضايا رئيسية هي (السروحي، ٢٠٠٥، ٦).

١- دمج وتفعيل التقنية بالتعليم بمفهومها الواسع.
٢- مواجهة الثورة المعرفية.
٣- ناتج تعليمي عالمي.

بناءً على ذلك فإن الساسة التربويين متخذي القرار والمخططين التربويين في ظل هذه التغيرات التاريخية لاشك أن لهم أدواراً جديدة ومسؤوليات جسام لإعداد الخرجين الجامعيين وتهيئتهم لسوق العمل، مما يؤكد على ضرورة استغلال القدرات البشرية واستثمارها واستغلالها أفضل استغلال من أجل النجاح في إيجاد أماكن في سوق العمل وإثبات كفاءتهم من خلال الإعداد الجيد في التعليم الجامعي.

٣- التفوق في الدراسة الجامعية كمتطلب أساسي للنجاح في سوق العمل:-

يعتبر اكتساب الطاقات البشرية بتنوع نواحيه اليوم أساسا لتقدم الشعوب، ولذلك تهتم الدول بإعداد هذه الطاقات وتوفير جميع الإمكانيات التربوية لها لتحقيق الرقي والتقدم لذلك وجهت الشعوب نظرها إلى الطلاب ليكونوا عماد المجتمع الذي يعيشون فيه عن طريق إعدادهم الإعداد السليم المتكامل.

إن الرغبة في التحصيل والتفوق من أهم الرغبات الدافعة لسلوك الإنسان والمقصود بها الرغبة في أن يحتل الفرد مكاناً مرموقاً في المجتمع ويحقق مستوى أعلى من الآخرين ومعظمنا يسعى للوصول إلى هذه المكانة المرموقة التي تجعلنا محل تقدير الآخرين بطريقة مقبولة من الناحية الخلقية والاجتماعية.

لقد تأثرت احتياجات سوق العمل بالمتغيرات العالمية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة من خلال ما أفرزته هذه التطورات من تأثيرات على طبيعة الوظائف التي يحتاجها سوق العمل والتخصصات الجديدة التي أضافها ، بالإضافة إلى نوعية المعرفة والخبرات والقدرات التي تحتاجها الأيدي العاملة للحاق بسوق العمل وهذه المتغيرات سنتناولها في الفقرة التالية.

المحور الثالث : دور المعاهد التعليمية الخاصة في تلبية متطلبات سوق العمل:-

ستتناول الدراسة دور المعاهد التعليمية الخاصة في تلبية متطلبات سوق العمل من خلال دورها في تفعيل الانشطة الطلابية التي تلبي متطلبات سوق العمل للطلاب ، وأيضا دورها في تقديم تدريب تحويلي لخريجيها ليواكبوا التطورات والتغيرات الحاصلة في سوق العمل .

(١) دور المعاهد التعليمية الخاصة في تفعيل الأنشطة الطلابية :

أصبحت الأنشطة الطلابية تشكل خيارا استراتيجيا أمام المسؤولين بالجامعات المصرية بصفة عامة والمعاهد التعليمية الخاصة بصفة خاصة لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل باعتبارها السبيل إلى بناء شخصية الطالب وتزويده بالخبرات والمهارات التي تمكنه من الوقوف بثقة واقتدار أمام قوى المنافسة التي تحيط به عند دخول سوق العمل وهو الأمر الذي يتطلب التخطيط الجيد للأنشطة وتوفير الإمكانيات التي تساعدها في تحقيق الأهداف المنوطة بها .

١- أهداف الأنشطة الطلابية :

إن أهداف الأنشطة الطلابية وأهميتها لا تقتصر على أغراض التمتع والترفيه فحسب بل تمتد إلى إكساب الطالب مجموعة

متنوعه من القدرات والمهارات التي تساعده على ربط العلاقة الأكاديمية بالخبرة العملية وبمعنى أشمل تحقيق النجاح الأكاديمي والاجتماعي والمهني .ويحدد Lunenburg, (2010,1-3) أهداف الأنشطة الطلابية وأهميتها في أربع نقاط أساسية :تعزيز التعلم : من خلال توفير الخبرات التي تعمل على توسيع وإثراء العمل داخل القاعات الدراسية ومن ذلك نشاط النوادي العلمية .

- استكمال متطلبات المقررات الدراسية : وهذا هدف يرتبط بالهدف السابق حيث تؤدي الأنشطة دور المكمل للمقررات الدراسية من خلال تقديم خبرات يصعب تضمينها في هذه المقررات .
- تنمية القدرة على مواجهة المشكلات : حيث تربط الأنشطة العديد من جوانب المعرفة والخبرة في الحياة الواقعية وبالتالي فهي توفر ملخصاً متكاملاً من مواقف حياتية وفروع معرفية معينة تفيد الطالب في التعامل الفعال مع المشكلات التي تواجهه .
- تنمية مفاهيم الحياة التعاونية والديمقراطية : فالأنشطة تتيح للطالب تجربة المشاركة في الإدارة من خلال مجالسها ولجانها وآليات تنفيذها المتنوعة بما يساعده في تكوين علاقات إيجابية سليمة مع زملائه وأساتذته وتنمية قدرته على التخطيط والتنظيم والتنفيذ في مختلف جوانب حياته .

كما أن مشاركة الطلاب في الأنشطة تساعدهم في التغلب على الكثير من الآثار والسلوكيات السلبية كالعنف وارتفاع معدلات التسرب والشعور بالإجهاد والملل وتدني الثقة في الذات والعزلة الاجتماعية والانطواء وغيرها بالإضافة إلى تحسين مستوى الأداء الأكاديمي وإمكانية التنبؤ بتحصيله الدراسي في السنوات التالية وذلك مقارنةً بأقرانه الذين لم يشاركوا في الأنشطة .

٢- خصائص الأنشطة الطلابية :

يرى (اسماعيل وعبد الحافظ، ٢٠١٣، ١١٦٧) أن من أبرز خصائص الأنشطة الطلابية ومميزاتها وتفردها عن بقية عناصر المنظومة التعليمية بوجه عام أو عن المقررات الدراسية بوجه خاص ما يلي :

- الطابع العملي : فبينما يغلب على المقررات الدراسية الصبغة النظرية ، نجد ان النشاط يتضمن العديد من الممارسات العملية كممارسة الرياضة وزيادة أماكن لجمع المعلومات والمعسكرات الطلابية وغيرها ، كلها يساعد في تنمية المهارات العملية عند الطالب.

- كشف المواهب : فالكثير من ذوي المواهب في الحياة المهنية والوظيفية تم كشف مواهبهم من خلال ممارستهم للنشاط في المؤسسات التعليمية ، ولهذا نجد الطلاب موزعين على ألوان النشاط بينما نجدهم داخل قاعات الدراسة غير موزعين .
- التواصل مع المجتمع : فالنشاط هو الذي يربط المؤسسة التعليمية بالمجتمع بينما قد لا تكون المقررات الدراسية كذلك .

٣- متطلبات سوق العمل ودور الأنشطة الطلابية في تلبيتها :

إن المتتبع لمتطلبات سوق العمل المتغير يجد أن الناحية الأكاديمية غير كافية نظراً لمحدودية مستوى القدرات والمهارات التي يحصل عليها الخريج من الناحية الأكاديمية ولا تلبي في الوقت نفسه احتياجات سوق العمل ، لذا أصبح لزاماً على المعاهد التعليمية الخاصة السعي إلى تعزيز المهارات والكفاءات والخبرات اللازمة لسوق العمل وتنميتها لدى الطالب بطرق مكملة للناحية الأكاديمية من بينها الاستفادة من الأنشطة الطلابية في اكتشاف القدرات والمهارات والمواهب وتنميتها وصقلها ، ومن هذه المهارات التي تعد متطلبات عامة لسوق العمل وينبغي توافرها لدي الخريج ودور المعاهد التعليمية الخاصة في تنميتها :

- مهارات التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات :

إن اعتماد أسواق العمل العالمية ومن بينها سوق العمل المحلية المتزايد على التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات وعلى الذكاء الاصطناعي وعدم الثبات والأمان في الوظائف التقليدية واستحداث متطلبات وحاجات جديدة على مواصفات ومهارات وكفاءات وخبرات الموارد البشرية التي سيعتمد عليها سوق العمل في تسيير شؤونه الأساسية ومن ثم يتطلب سوق العمل اليوم عاملين يمتلكون مهارات متعددة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وهذا يفرض على المعاهد التعليمية الخاصة أن تولي هذا الجانب اهتماما كبيراً في أنشطتها المختلفة .

- مهارات الإبداع والابتكار :

يمثل النشاط الإبداعي حاله من التغير في السلوك نتيجة التغير في اتجاهات الطلاب والتي تؤثر في مستويات الاستجابة لديهم ، لذلك لابد من تنمية القدرات والمهارات الإبداعية للطلاب لتساعدهم على أداء عملهم بطريقة إبداعية كالطلاقة في التعبير عن تصوراتهم الفرية وإبداء الرأي والمرونة في التقليد وايجاد الحلول والبدائل المناسبة لما قد يعترضهم من مشكلات وهو الأمر الذي يفرض على المعاهد التعليمية بصفة عامة

والأنشطة الطلابية بصفة خاصة إكساب الطلاب المهارات الإبداعية من خلال التشجيع على البحث والتجريب والمبادأة والتجديد بالإضافة إلى زيادة التعاون مع مؤسسات المجتمع حيث تؤدي دوراً مهماً في سبيل خلق بيئة مشجعة على الإبداع . (عبدالحميد ، ٢٠٠٩، ٥٥)

- مهارات اللغات الأجنبية :

يحتاج خريج اليوم إلى إتقان مهارات اللغات الأجنبية للتأكد من قدرته على المنافسة في سوق العمل الدولية ولعل في مقدمة تلك اللغات اللغة الإنجليزية والتي تعد اليوم من أكثر اللغات انتشارا كونها اللغة الرئيسية في التجمعات الدولية والمؤتمرات العالمية فهي لغة العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والاقتصاد والتجارة الإلكترونية وغيرها بالإضافة إلى أنها وسيلة الاتصال والتواصل مع الآخر والتعرف على ثقافته ، ونظراً لضرورة اللغة الانجليزية في جميع المجالات بما فيها سوق العمل يزداد عدد الراغبين في تعلمها والتمكن من مهارتها يوماً بعد يوم .(عبيدات وسعادة ، ٢٠١٠، ٧٩)

وهذا يفرض على المعاهد التعليمية الخاصة بصفة عامة والأنشطة الطلابية بصفة خاصة إكساب الطلاب مهارات اللغات الأجنبية بجانب اللغة الأم ليس فقط من خلال المقررات الدراسية وانما أيضا من خلال الأنشطة الطلابية ذات العلاقة بهذه المهارات بما يمكنهم من الاستجابة لتحديات سوق العمل.

- المهارات القيادية :

ولعل في مقدمة هذه المهارات القيادية الإحساس بالمشكلات وابتكار الأفكار لحلها والتخطيط للعمل وترتيب الأولويات وتوقع الأمور التي تحدث في المستقبل والتمتع بمهارات تصورية جيدة والقدرة على الرؤية أبعد من الوظيفة، والوضوح والاستعداد لتقبل التغير بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية والمبادرة والمثابرة والتأثير على الاخرين والقدرة على الحوار والتفاوض وغيرها، وهذا يفرض على المعاهد التعليمية الخاصة من خلال الأنشطة الطلابية إكساب الطلاب المهارات القيادية التي يتطلبها سوق العمل من خلال ممارسة الأنشطة الطلابية ذات العلاقة بهذه المهارات .

(٢) دور التدريب التحويلي في تلبية متطلبات سوق العمل :

يهتم التدريب التحويلي بإعداد المتدرب لتولى عمل أو وظيفة جديدة أو القيام بواجبات جديدة ويهتم بإعادة تأهيل العامل الذي كان قد سبق تدريبه أو تعلم مهنة ما ومارس هذه المهنة مدة من الزمن أو

تدرب على ممارستها، ثم حدث ما يوجب تحويله إلى مهنة أخرى غير مهنته الأصلية، وأيضا تهيئة قدرات المتدرب للتعامل مع متطلبات المستقبل وتحولاته، وفية لا تقتصر عملية التدريب على التأهيل المهني ومساعدة الفرد على الحصول على مهنة معينه والاستقلال بها، وإنما هي عملية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جوانب النمو المختلفة للإنسان، وتهدف إلى إعادة تشكيل قدراته على التكيف في مجالات الحياة العملية المختلفة مما يجعله أكثر قبولاً لتغيرات ذاته ومجتمعه.

والتدريب التحويلي في حد ذاته تدريب متجدد لأنه يتبنى برامج متطورة في أهدافها ومضمونها كما يتبنى طرق واستراتيجيات تدريبية فلسفتها من العصر الذي تتعامل معه فلكل عصر متطلباته التدريبية.

وتحدد مبررات الاهتمام بتطبيق التدريب التحويلي في المؤسسات التعليمية العليا في:

١- الانفجار المعرفي وثورة الاتصالات :

يعد الانفجار المعرفي أو ثورة المعلومات التي يشهدها العالم الآن إحدى الثورات الرئيسية، فقد حدث أن واجهت المجتمعات سلسة من التحولات المتداخلة واسعة النطاق وعميقة التأثير، وإحدى هذه التحولات ترتبط بظهور التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات وانتشارها السريع فظهورها بلا شك أتاح العديد من الفرص وبعض المخاطر في نطاق العالم وترتبط الإفادة من الفرص وتجنب أو تخفيف المخاطر بكل من الجوانب الموضوعية والجوانب الخاصة الذاتية، حيث تضم الجوانب الموضوعية توفير مصادر شراء الأجهزة والحفاظ على مواكبتها للتطورات الجديدة وتدريب المتدربين على استخدامها المكثف (سيسليسار براسلافسكي، ٢٠٠١، ١٥٥)

٢- ربط التعليم بسوق العمل:

في مجتمع المعلوماتية لن يقتصر على نمطه السائد الذي يتم من خلال مؤسسات التعليم الرسمي بل سيشمل أيضا مراكز التدريب وإعادة التأهيل، حيث إن تكنولوجيا المعلومات الحديثة أصبحت في طريقها إلى تحويل المصانع إلى مدراس في صورة مراكز للتعليم أثناء العمل، بل إن هناك مؤسسات صناعية أنشأت جامعات خاصة بها لتأهيل عمالها حيث لا تسمح سرعة الإيقاع السريع للنشاط الإنتاجي بتفرغ هذه العمالة للتعليم والتدريب، وفي ضوء هذا التوجه التربوي المتغير ستسقط الحواجز الفاصلة بين معاهد التعليم ومواقع العمل الأمر الذي يتطلب أساليب مبتكرة لزيادة

فاعلية أسلوب التعليم بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل (على، ٢٠٠١، ٣١٥).

٣- الانتقال من التخلف إلى التنمية:

حيث تعني التنمية عملية مستمرة طويلة الأجل ، تمر بمراحل متعددة وتقتضي تغييراً في السياسات والأولويات من مرحلة لأخرى، ولكنها تغييرات لا تتحقق إلا إذا كان قوامها ترسيخ نظام القيم والأخلاقيات الإنسانية (على، ٢٠٠٠، ٣٧)

إن عملية التنمية هي عملية شمولية تتطلب إشراك جميع الأفراد في عملية التنمية إلا أن ذلك يتطلب تبصيرهم بالمهام التي أسندها إليهم المجتمع.

٤- التغير في طبيعة المهن والوظائف :

أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية تغيرات متسارعة في عالم العمل ساعدت بدرجة كبيرة على تغير هيكل الطلب على المهارات المتطلب توفرها بالعامل، ذلك أن الكثير من العمليات كانت تتم يدويا في الماضي وأصبحت في الوقت الحالي آلية، كما أن الطلب على بعض المهارات اليدوية قد اختفى، وحلت محلها مهارات جديدة تتناسب وطبيعة العصر التكنولوجية والعلمية المتسارعة. (عوض، ١٩٩٧، ٢٨)

وفي ضوء ذلك ترى الدراسة ضرورة الاعتماد على التدريب التحويلي ليواجه التغير الحاصل في المهن والوظائف، حيث ظهرت مهن ووظائف جديدة تتسارع أهميتها يوما بعد يوم وانقرضت أخرى، كما حدث تغير في نوعية المهام والمسؤوليات لكثير من الوظائف القائمة مما كان له أثر واضح على الأفراد في المجتمعات المختلفة، نتيجة لهذا التغير المتسارع في سوق العمل وما يرتبط بها من وظائف ومهن ومستويات تدفع الأفراد باستمرار إلى ضرورة تغيير وظائفهم وإكسابهم مهارات وكفاءات جديدة ومتجددة باستمرار.

ولذلك ينبغي تطوير إمكانيات الخرجين بما يمكنهم من التعامل مع تكنولوجيا العصر، وأمام هذا المتغير كان لزاما على التربية بصفة عامة والمؤسسات التعليمية بصفة خاصة أن تمتلك القدرة على استثمار التكنولوجيا الجيدة وأدواتها المعرفية في إثراء العملية التعليمية سواء من خلال تقديم الخبرات التكنولوجية لتطوير المناهج بصورة أكثر تطوراً وأكثر توظيفاً أو استخدامها كتقنية مساعدة في تقديم خبرات المواد الدراسية المختلفة.

٥- التطور في تكنولوجيا التعليم:

اكتسبت تكنولوجيا التعليم أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة حيث توارى مفهوم الوسائل التعليمية بصورته التقليدية واندمجت تكنولوجيا التعليم الجديدة مع نظم التعليم وطرائقه، ومما ساعد في دعم دور

تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية لأن العالم يعيش ثلاث ثورات في مجال تكنولوجيا المعلومات وهي:

- ثورة في الحاسبات التي تقوم بمعالجة المعلومات بشتى الطرق وبسرعة تكاد تكون فورية وبدقة متناهية.
- ثورة في الإلكترونيات الصغيرة سواء أكانت في الأجهزة أو في قدرة الأجهزة على تخزين كمية كبيرة من المعلومات في حيز صغير.
- ثورة الاتصالات واستخدامها في مجال التعليم والإعلام.

وكلما زاد الفرد من حصيلته في مجال تخصصه بالحقائق التي أوضحها العالم حديثاً، والممارسات والتجارب التي حدثت في هذا الميدان، كلما زادت إنتاجيته الفكرية واتسع أفقه وأصبح قادراً على العطاء الفكري والتوجيه وتزداد خبرته وتتعدد ممارساته وينضح تفكيره ويكون قادراً على اتخاذ قرارات تتصف بالعقلانية والحكم السليم (عبد الغني، ٢٠١٢، ١١-١٢)

النتائج والمقترحات :

أولا: النتائج:

- أصبحت متطلبات سوق العمل متطلبات أساسية أمام المعاهد التعليمية الخاصة، الأمر الذي يتطلب ديناميكية سريعة في رسم الخطط المستقبلية لتضيق الفجوة بين النوعية والحاجة الفعلية لسوق العمل ومن ثم القدرة على استيعاب المتغيرات المحيطة.
- تتأثر منظومة التعليم العالي كغيرها من مؤسسات المجتمع بآليات السوق المحلي والعالمي، لذا فإن كفاءة مؤسسات التعليم العالي اليوم أصبحت تقاس من خلال مدى تقارب وتلائم مخرجاتها مع السوق.
- يشكل الربط بين التعليم وسوق العمل محوراً أساسيا من المحاور التي تسهم في تنمية الموارد البشرية وفي تطوير اقتصاد أي دولة، فبقدر ما يكون الربط بين التعليم وسق العمل ناجحاً ومتطوراً ومرتكزاً على أسس علمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باحتياجات سوق العمل، يكون محوراً فاعلاً في نمو الاقتصاد الوطني القومي وازدهارها.
- يهدف الربط بين التعليم وسوق العمل بالمهن المختلفة إلى ما يلي:-

١- ربط التعليم وسوق العمل بخطط التنمية الاقتصادية.

٢- إعداد الأيدي الماهرة في شتى المجالات وتأهيلها للإسهام في خطط التنمية.

٣- العمل على تأهيل الطلاب والمتدربين وفق قدراتهم وميولهم

ثانيا :المقترحات :

- أن تهتم إدارة المعاهد التعليمية الخاصة بالأنشطة الثقافية والاجتماعية والفنية التي تنمي العقل وتطور التفكير ، وتساعد على الاهتمام بثقافة المجتمع وتساعد على اكتشاف مواهب الطلاب وقدراتهم ومهاراتهم وصقلها وتشجيعها .
- تعدد صور التعليم بالمعاهد التعليمية الخاصة لإتاحته لجميع الأفراد في أشكاله المختلفة من تعليم مفتوح وتعليم عن بعد وتعليم مدى الحياة .
- الرعاية المستمرة للطلاب المبدعين والمبتكرين بالمعاهد التعليمية الخاصة وإتاحة الفرصة لهم لتنمية الإبداع والابتكار العلمي ليحدث كل تقدم وازدهار.
- على المعاهد التعليمية الخاصة أن تحرص على تضمين خططها الاستراتيجية أهدافا وبرامج خاصة بالخرجين يبنى عليها تحديد مستوى قبول الطلبة كمًّا ونوعا بما يحقق من فائدة الخريج ويضمن فرص عمل لائقة في السوق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.
- يجب أن تطور المعاهد التعليمية الخاصة مخرجاتها في بُعديها المعرفي والمهاري وأن تركز على تعليم المهارات المطلوبة بسوق العمل ، وهذا يتطلب تطوير أداء الأساتذة الجامعيين ، كما يتطلب مواكبة التطور العالمي في المناهج الجامعية وكيفية تنفيذ محتواها مع الطلبة .
- الاهتمام برفع مستوى اللغات وخاصة اللغة الانجليزية لدى الخريجين ، كما يجب ربط القبول في الكليات العلمية بمعايير إقليمية أو عالمية في مجال اللغة .

المراجع:

- الخطيب، محمود أحمد موسى، (٢٠٠٤) **التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي**، وزارة التعليم العالي، وحدة تنفيذ المشروعات.
- عبد الجليل، مصطفى (٢٠٠٧)، أثر العولمة والتخطيط الاستراتيجي على فاعلية الجامعات العربية، بحث مقدم لمؤتمر استراتيجية التعليم الجامعي العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين ٥-٦ ابريل، ٩١.
- الحامد، معجب، (٢٠٠٧)، التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، الرياض : مكتبة الراشد، ٢٣.
- حسن، محمد صديق محمد، (٢٠١٠)، التعليم العالي في الوطن العربي ومتطلبات سوق العمل، **مجلة التربية القطرية**، العدد (١٧٢) يونيو. - حشمت، أمير محمد (٢٠١١)، الخصخصة في التعليم

الجامعي ومتطلبات سوق العمل، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- بدران، شبل، (٢٠٠٠)، **التعليم وتحديث المجتمع**، القاهرة : دار البقاء.
- براسلافسكى، سيليسيا ، (٢٠٠١) ، التحديات والتغيرات الاجتماعية للتعليم في القرن الحادي والعشرين" ، ترجمة زينب النجار ، **مجلة مستقبليات** ، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني ، يونيو .
- جمعة، السيد على السيد (٢٠١٢)، الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية بالسويس، المجلد الخامس، العدد (٦)، أكتوبر.
- حسن، عبد المنعم الدسوقي، (٢٠١٥)، مشكلات المعاهد العليا الخاصة بجمهورية مصر العربية – دراسة ميدانية، مجلة الادارة التربوية – الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية، المجلد الثاني، العدد السادس، سبتمبر.
- عبد الحافظ ، ثروت عبد الحميد ، اسماعيل ،علي عبد ربه حسين (٢٠١٣) ، تطوير ادارة الانشطة الطلابية بجامعة المنصورة للمواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل ، المجلة التربوية الدولية المتخصصة ، المجلد الثاني ، العدد الثاني عشر .
- عبد الحميد ، ايمان صلاح الدين (٢٠٠٩) ، تطوير البرامج الدراسية الجامعية في ضوء أنظمة الجودة التعليمية لإمداد سوق العمل بمخرجات تعليمية قادرة على مواجهة التحديات العالمية ، المؤتمر السنوي (الدولي الاول – العربي الرابع) بعنوان الاعتماد الاكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول ، كلية التربية النوعية ،٨-١٠ ابريل.
- عبد العزيز، أحمد (٢٠١٤)، نحو شراكة حقيقية بين الجامعة والمجتمع، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر العربي العاشر بعنوان تطوير منظومة الاداء في الجامعات المصرية في ضوء المتغيرات العالمية، ١٠-١١ أغسطس.
- عبد الغني ، سامي فتحي ، (٢٠١٢) ، تصور مقترح لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة ، مجلة مستقبل التربية العربية ، المجلد التاسع عشر ،، العدد ٨٠ .
- عبيدات ، اسامة محمد وسعادة ، سائدة بتسير (٢٠١٠) ، المهارات المتوفرة في مخرجات التعليم العالي الاردني بما

يتطلبه سوق العمل المحلي ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي ،ع (٥) ، مج (٣).

- عزب، محمد علي (٢٠١١)، التعليم الجامعي وقضايا التنمية ،القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ١٣٣.
- على ، نبيل ، (٢٠٠١) ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، الكويت : عالم المعرفة – المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب .
- فيحان، صباح محمود ومشعل ، فائق قدوري ، (٢٠٠٥) ، نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل – حالة دراسية في التخصصات الادارية والاقتصادية ، المؤتمر العربي الاول بعنوان استشراف مستقبل التعليم – التعليم العالي العام – التعليم التقني في الفترة من ١٧– ٢١ ابريل.
- الموسوعة العربية العالمية ، (١٩٩٨) ، الرياض : مؤسسة أعمال للنشر والتوزيع ، ط٢ ،ج٦–٧ .
- ناس، السيد محمد أحمد،(٢٠٠٩)، الشراكة بين التعليم والتدريب وسوق العمل : دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الكورية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد(٦٥)، اكتوبر.

ثانيا: المراجع الأجنبية :

- Dhillon,jaswinder (2007) : Trust,shared Coal and Participation in partnerships: reflection of post-16 education and training providers in England ,Journal of vocational education and training ,Vo (59),No (4).
- Hughes, jeffryand others(2006) :" The task force on intial teachers education programs " , Final report , Manitoba university Winnipeg.
- Lunenburg,fred c.(2010) Exacurricu lar Activities, Schooling , Vo (1) , No (1)
- Marphy,Karen:Richards,Judith,(2005):Strengthening Educational Technology in K-8 Urban schools and in presevice Teacher education :A practitioner Faculty collaborative process ,journal of Technology ,Vo (13) , No (1).
- Yingxia.G ,(2000) priate Higher Education and the labor market in China institutional management Efforts and Initial employment out comes ph.d.state University of new yourk.